

دور وكالة التشغيل في إدماج الشباب في سوق العمل

"The Role of the Employment Agency in Integrating Youth into the Labor Market"

محمد حمزة رزاق لبزة*

جامعة الجزائر 03

hamzarazzag@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/20

تاريخ القبول: 2026/05/31

الملخص

تُعتبر البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الشباب في الجزائر، لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر على مسارهم المهني واستقرارهم الاجتماعي، كما أن دور الوكالة الوطنية للتشغيل في إدماج الشباب في سوق العمل يعتبر هيئة عمومية تضطلع بمهمة الوساطة بين طالبي العمل وأرباب العمل. ويركّز على الآليات التي تعتمد عليها الوكالة، مثل تسجيل الباحثين عن عمل، جمع عروض الشغل، التوجيه المهني، ومرافقة الشباب خلال مسار البحث عن وظيفة كما أنه تم استخدام المنهج التحليلي لقياس مدى مساهمة الوكالة في تحسين معدلات التشغيل، كما تم تقييم فعالية تدخلاتها ورصد التحديات التي تعيق أداءها، ويخلص إلى أن تطوير آليات المرافقة وتعزيز التنسيق مع الفاعلين الاقتصاديين يشكلان عنصرين أساسيين لدعم إدماج الشباب في سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: بطالة الشباب، إدماج مهني، سوق العمل، التشغيل، الوكالة الوطنية للتشغيل.

Abstract

Unemployment is considered one of the most significant challenges facing youth in Algeria, due to its economic and social repercussions that directly affect their professional paths and social stability. The role of the National Employment Agency in integrating young people into the labor market is examined as a public institution responsible for mediating between job seekers and employers. The study focuses on the mechanisms adopted by the agency, such as registering job seekers, collecting job offers, providing career guidance, and supporting youth throughout their job search process. The analytical method was used to measure the agency's contribution to improving employment rates, in addition to the critical approach to evaluate the effectiveness of its interventions and identify the challenges hindering its performance. The study concludes that strengthening support mechanisms and

* المؤلف المرسل: محمد حمزة رزاق لبزة ، الإيميل: hamzarazzag@univ-alger3.dz

enhancing coordination with economic actors are essential elements for promoting youth integration into the labor market.

Keywords : Youth unemployment, Professional integration, Labor market, Employment, National Employment Agency.

مقدمة:

تُعتبر البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد عقب أزمة أسعار النفط سنة 1986 والانتقال من الاقتصاد المسير مركزيًا إلى اقتصاد السوق، وقد ترتب عن هذه التحولات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وغلق العديد منها، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، لاسيما في أوساط الشباب الذين يُعدّون الفئة الأكثر تأثرًا بصعوبات الولوج إلى سوق العمل.

لم تتمكن الجزائر من استعادة مستويات التشغيل التي كانت سائدة قبل أزمة سنة 1986، حيث ظلّ معدل البطالة يتراوح في نهاية سنة 2024 بين 9,7% و 11,4%، مع تقدير متوسط يقارب 11,3% لسنة، وقد شكّل الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986 نقطة تحوّل مفصلية في المسار الاقتصادي، إذ أعقبه تبني إصلاحات هيكلية عميقة تمثلت في الانتقال إلى اقتصاد السوق والتخلي عن نظام الاقتصاد المسير مركزيًا ابتداءً من جانفي 1988.

وقد استلزمت هذه التحولات اتخاذ إجراءات صعبة، من بينها غلق العديد من المؤسسات العمومية وخصوصية أخرى، ما أسفر عن تسريح مئات الآلاف من العمال وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية بلغت 29,8% سنة 2000، ومع مطلع الألفية الجديدة وارتفاع أسعار النفط، باشرت الدولة سياسات تشغيلية جديدة هدفت إلى خفض البطالة والتخفيف من آثارها الاجتماعية، إلا أنها جاءت مختلفة عن سياسات المرحلة السابقة.

ومع مطلع الألفية الجديدة، سعت الدولة إلى تبني سياسات تشغيلية جديدة تهدف إلى الحد من البطالة وتعزيز الإدماج المهني، وكان من أبرز الآليات المعتمدة في هذا الإطار إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل باعتبارها جهازًا عموميًا مكلفًا بتنظيم سوق العمل والوساطة بين طالبي الشغل وأرباب العمل.

الإشكالية

وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى ساهمت الوكالة الوطنية للتشغيل في إدماج الشباب في سوق العمل بالجزائر؟

مفاهيم البحث

1-تعريف البطالة

البطالة هي حالة اقتصادية واجتماعية يشهدها سوق العمل، حيث يكون عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل أكبر من عدد فرص العمل المتاحة. وعادةً ما تُعرف البطالة على أنها غياب فرص العمل المناسبة للشباب والكفاءات العاملة، ما يؤدي إلى خسارة في الموارد البشرية وإهدار للطاقات الاقتصادية.

تتعدد أبعاد البطالة بين:

- **البعد الاجتماعي:** حيث تؤثر البطالة على مستوى معيشة الأفراد وتزيد من الضغوط الاجتماعية.
- **البعد الاقتصادي:** إذ تؤدي إلى نقص الدخل القومي وإضعاف القوة الشرائية.
- **البعد النفسي:** لما تسببه البطالة من شعور بالإحباط وفقدان الثقة بالنفس.

التعريف الإجرائي للبطالة: يُقصد به عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل الذين لا يجدون وظائف مناسبة، ويشمل الشباب والبالغين الباحثين عن العمل ضمن إحصاءات سوق العمل الرسمية.

2-تعريف سوق العمل

سوق العمل هو المكان أو الإطار الذي تتلاقى فيه عروض وطلبات العمل، حيث يتم تبادل القوى العاملة مقابل أجر.

ويشمل السوق كل من:

- **العاملين:** الذين يقدمون مهاراتهم وجهودهم للوظائف المتاحة.
- **أرباب العمل:** الذين يبحثون عن الأفراد المناسبين لشغل وظائف محددة.

التعريف الإجرائي لسوق العمل: يُقصد به الإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله تنظيم وتنسيق عمليات التوظيف، ويشمل العروض والطلبات والوساطة بين الطرفين لتحقيق التشغيل الأمثل.

3-التعريف الإجرائي لعروض العمل

عروض العمل هي الوظائف والفرص المتاحة في سوق العمل، والتي يتم الإعلان عنها وتسجيلها لدى مؤسسات مثل الوكالة الوطنية للتشغيل. ويقصد بها كل منصب شغل يمكن أن يُعرض على الأفراد الباحثين عن العمل ضمن قاعدة بيانات رسمية، بهدف الربط بين العرض والطلب بشكل فعال.

4-التعريف الإجرائي لطالبي العمل

تشير طالبي العمل إلى الطرق والإجراءات التي يعتمد عليها سوق العمل لتسجيل وإدارة وتوجيه الباحثين عن العمل. وتشمل:

- تسجيل بيانات الباحثين عن العمل.
- تقديم الاستشارات والتوجيه المهني.
- مطابقة المؤهلات والمهارات مع الوظائف الشاغرة لضمان توظيف فعال.

التعريف الإجرائي لطالبي العمل: يقصد به الإجراءات العملية المتبعة لتسهيل إدماج الأفراد في سوق العمل، بما في ذلك تسجيلهم، تقييم مؤهلاتهم، ومساعدتهم في الوصول إلى الوظائف المناسبة.

1-واقع التشغيل والبطالة في الجزائر قبل ظهور الوكالة الوطنية للتشغيل

1-1-تصور نظام التخطيط المركزي وميكانيزماته

يقوم نظام التخطيط المركزي (المعروف سياسياً بالنظام الاشتراكي) على بناء اقتصاد وطني صناعي موجه نحو الداخل، يسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من الضغوط الأجنبية، مع التركيز على تلبية الحاجات المادية للمواطن والقضاء على البطالة. ويرى أنصار هذا النظام أنه أكثر عدالة وفعالية من النظام الرأسمالي (الذي سيعرف لاحقاً باقتصاد السوق)*.

واعتمدت الجزائر في تجسيد هذا التوجه على سياسة الاستثمار المكثف والواسع في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث سَخَّرت عائدات المحروقات (البترول والغاز) لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والخدماتية الكبرى، في إطار بناء قاعدة إنتاجية وطنية قوية.

1-2-واقع سوق العمل في الجزائر في مرحلة الاقتصاد المسير مركزيا

* Mokhtaria SABEUR CHOUIREF (2022), Jeunesse et marché du travail en Algérie, Qabas journal of studies human and social, Université d'El Oued, vol 06, n° 02, pp. 1727-1741.

أسفرت سياسة الاستثمارات الكبرى عن تراجع معدل البطالة من 33% سنة 1966 إلى 9.7% سنة 1985، مع توفير أكثر من مليون منصب شغل دائم، إلى جانب تعزيز وتماسك الجهاز الإنتاجي المادي والخدمي. وقد بلغ متوسط نمو التشغيل حوالي 100 ألف منصب سنوياً، حيث ارتفع عدد المناصب الجديدة من 80.170 سنة 1970 إلى 141.000 سنة 1983*.

-المخطط الثلاثي(1967-1969) : بلغت الاستثمارات الفعلية 9.16 مليار دينار جزائري، وتم تنظيم الاقتصاد في إطار شركات وطنية كبرى شملت مختلف القطاعات وارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 49.7 مليار دج سنة 1969، كما بلغ عدد العمال والموظفين في نهاية المخطط 1.893.000 عامل.

-المخطط الرباعي الأول(1970-1973) : سجلت الاستثمارات 36.38 مليار دج، منها 21.44 مليار دج موجهة للصناعة وشهدت هذه المرحلة إنشاء المجلس الوطني للتخطيط، وإطلاق الثورة الزراعية، واعتماد نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات وارتفع الناتج إلى 108.4 مليار دج، وتم إنشاء 6000 تعاونية زراعية للإنتاج والخدمات، مع استفادة 100 ألف أسرة من مليون هكتار من الأراضي كما ارتفع التشغيل إلى 2.180.000 عامل، منهم 435.000 في الصناعة والبناء†.

-المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) : بلغت الاستثمارات 74.15 مليار دج للصناعة، 8.91 للزراعة والري، 3.45 للبناء والأشغال العمومية، 10.22 للقطاع شبه المنتج، و24.5 للهيكل الأساسية وبلغ الناتج 72.8 مليار دج عند نهاية المخطط. وتم توفير 468 ألف منصب شغل جديد، موزعة بين 243 ألف في القطاع المنتج، 75 ألف في القطاع شبه المنتج، و150 ألف في القطاع غير المنتج كما ارتفع الدخل الفردي من 1973 دج سنة 1974 إلى 2570 دج سنة 1977. وخصصت سنة 1978 لاستكمال المشاريع المتبقية.

-المخطط الخماسي الأول(1980-1984) : تميز بالتحكم في استيراد التجهيزات وبناء سوق وطنية نشطة للمنتجات المحلية. وتمت إعادة هيكلة المؤسسات ودعم استقلاليتها في إطار توجه نحو اللامركزية، حيث ارتفع عدد المؤسسات الوطنية من 150 سنة 1980 إلى 460 سنة 1984، إضافة إلى 504 مؤسسة ولائية و1079 مؤسسة بلدية، مع فتح المجال للقطاع الخاص

* مراد زايد، دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 10، العدد 01، ص ص 151-167.

† Informationsetcommentaires.com (2022), Économie de l'Algérie de 1962 à 2019: entre Capitalisme d'État et Capitalisme de connivence, 30/06/2022, consulté 17/05/2025,

وخصص 79.5 مليار دج لاستكمال المشاريع، كما تم إنجاز 345 مشروعًا جديدًا في الصناعات الأخرى وبقية القطاعات وارتفع الناتج إلى 225.4 مليار دج، ساهمت الصناعة بنسبة 15% منه، في ظل التوجه نحو الاستهلاك الواسع (برنامج محاربة الندرة وإنجاز السكنات).

-المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) : سعى إلى تحقيق التوازن بين الاستثمار الصناعي، وتطوير المرافق، ودعم الاستهلاك العائلي، مع التحكم في التوازنات المالية الخارجية. وقد تكفل بالبرامج المتأخرة بقيمة 306.77 مليار دج، إضافة إلى برامج جديدة بقيمة 521.38 مليار دج غير أن المخطط لم يستكمل مدته بسبب أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 وأحداث 5 أكتوبر 1988.

من المؤخذات على هذه الحقبة سياسيًا واجتماعيًا، اتسمت المرحلة بتدخل واسع للدولة في مختلف المجالات، مع محدودية في الحريات السياسية والاجتماعية. كما شهدت الجزائر ضغوطًا دولية في سياق التحولات العالمية، حيث كان يُنظر إليها كدولة من العالم الثالث قريبة من المعسكر الشرقي، في ظل تحولات مشابهة لما عرفته ألمانيا الشرقية بعد سقوط جدار برلين ويوغسلافيا سابقًا.

1-3-السياسات التشغيلية في الجزائر قبل ظهور الوكالة الوطنية للتشغيل وبعد 1986

في أعقاب تدهور أسعار النفط سنة 1986، وما تبعه من تفاقم معدلات البطالة نتيجة سياسة الخصخصة وتسريح العمال خلال تسعينات القرن العشرين، سعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى تبني سياسات تشغيلية بديلة عن نظام المخططات المركزية، وذلك في سياق التحول الاقتصادي دون اعتماد رسمي كامل للتعددية واقتصاد السوق. وفيما يلي عرض لأهم هذه البرامج قبل إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل. (ANEM)

•برنامج تشغيل الشباب(1987-1988)

في سنة 1987، أطلقت الحكومة أول برنامج مستقل موجه لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 سنة، بتمويل من صندوق مشترك بين الجماعات المحلية وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب. استهدف البرنامج توفير 4000.000 منصب شغل دائم خلال الفترة 1987-1988، غير أنه لم يتمكن من تحقيق سوى 100.000 منصب شغل فقط، منها 60.000 منصب دائم ومؤقت، و40.000 منصب مخصص لنشاطات التكوين والتأطير المرتبطة بتسيير

البرنامج نفسه. ويُعزى هذا الإخفاق أساسًا إلى الطابع المركزي للبرنامج وغياب هياكل إدارية محلية فعالة لضمان تنفيذه.

• برنامج الإدماج المهني للشباب (1990-1996)

عقب الفشل المسجل في برنامج تشغيل الشباب (1987-1988)، تم تنظيم جلسات وطنية لصياغة سياسة شاملة لإدماج الشباب، بمشاركة مختلف الوزارات المعنية، وأسفرت عن صدور المرسوم التنفيذي 90-143.

وقد تمحورت أهداف البرنامج حول*:

- الاهتمام بالفئة العمرية 16-27 سنة؛
- التركيز على الأنشطة الإنتاجية المادية والخدمات ذات الطابع الدائم والمنتج للسلع الضرورية المطلوبة في السوق؛
- توفير مناصب الشغل بأقل تكلفة ممكنة؛
- إعطاء طابع محلي وبيئي لمبادرات تشغيل الشباب؛
- تفضيل الإدماج عن طريق التكوين (تكوين ثم تنصيب).

استهدف البرنامج توفير 72635 منصب شغل من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مناصب عمل لأنفسهم في إطار تعاونيات خاصة بالشباب. وقد خصص له مبلغ 14,3 مليار دينار لتغطية الأعباء المالية للمؤسسات التي توظف الشباب في إطار المبادرات المحلية، إضافة إلى تغطية تكاليف التكوين وتقديم ضمانات للقروض البنكية.

وأسفر البرنامج عن إنشاء 8388 تعاونية، منها 6041 تعاونية حرفية وخدمية، و1987 في مجال البناء والأشغال العمومية، و360 تعاونية فلاحية منها 52 غير عملية.

غير أن البرنامج واجه عدة نقائص، أبرزها[†]:

- غياب المعايير المحاسبية المتعلقة بالإنتاجية والمردودية وتقييم المشاريع، خاصة وأن نسبة معتبرة من المستفيدين كانت ذات مستوى تعليمي محدود؛
- ضعف التنسيق بين هذا الجهاز وباقي مؤسسات التنمية المحلية.

* المرسوم التنفيذي 90-143 المؤرخ في 27 شوال 1410 هـ الموافق لـ 22 ماي 1990م المتضمن لترتيبات الإدماج المهني للشباب والمحدد للقانون الأساسي لمندوب تشغيل الشباب (الجريدة الرسمية، العدد 21-1990).

† وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (2025)، السياسة الوطنية للتشغيل، على الخط، الاطلاع في 2025/06/06، <https://www.mtess.gov.dz/ar/السياسة-الوطنية-للتشغيل>

وبصفة عامة، لم يُفَضَّ البرنامج إلى تكوين مستحدثي نشاطات يتمتعون بصفة مهنية كاملة (كـتـجـار أو صـنـاعـيين أو فـلـاحـيين مـسـتـقـلـين)، بل ظلوا يعتمدون بدرجة كبيرة على الإدارة المحلية ويطالبون بمزيد من الإعانات والقروض والمعدات.

• برنامج التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة (1997-2000)

تم إطلاق هذا البرنامج سنة 1997 في إطار دعم الشبكة الاجتماعية، ووُضع تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية. ويهدف إلى إدماج الفئات المعوزة القادرة على العمل من خلال تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة تعتمد على كثافة اليد العاملة، مثل صيانة الطرقات وشبكات الري، وحماية البيئة والثروة الغابية.

تُنظَّم هذه النشاطات من طرف البلديات بالتنسيق مع المصالح التقنية للولاية أو مديريات النشاط الاجتماعي، مقابل منحة تتراوح بين 3000 و4200 دينار لرؤساء الورشات عن 22 يوم عمل شهرياً.

ويستفيد من البرنامج*:

- العائلات التي لا تملك دخلاً، مع حصر الاستفادة في فرد واحد من الأسرة؛
- الشباب، الذين يمثلون 70% من المستفيدين ضمن الفئة العمرية 18-30 سنة.

يُلاحظ على هذه البرامج أنها اتسمت بطابع فوقي في التغيير، إذ جاءت في شكل إجراءات جزئية شبيهة بالمخططات، غير أنها ركزت أساساً على الفئات الفقيرة والبطالين. كما أنها سعت إلى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة عن غلق المؤسسات العمومية الإنتاجية والخصوصية، في سياق تنفيذ البرامج المستعجلة المرتبطة بإصلاحات صندوق النقد الدولي، دون معالجة هيكلية عميقة لاختلالات سوق العمل.

2- واقع سياسة التشغيل في الجزائر بعد إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل

في ظل تفاقم معدلات البطالة، خاصة خلال مرحلة التحولات الاقتصادية، تم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل في إطار الرؤية الجديدة المرتبطة باقتصاد السوق وتنظيم آليات العرض والطلب في سوق العمل. وضمن هذا المحور سيتم التطرق إلى التعريف بالوكالة الوطنية للتشغيل، نشأتها، مهامها، وهيكلتها التنظيمية، ثم إبراز دورها في الحد من البطالة تمهيداً لتقييم أدائها.

* شفير أحمين، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص44.

2-1- الوكالة الوطنية للتشغيل

في سياق الإصلاحات الاقتصادية، اعتمدت الدولة على مرفق عمومي للتشغيل بهدف تنظيم سوق العمل وضبط العلاقة بين العرض والطلب. وتجدر الإشارة إلى أن دواوين اليد العاملة في البلدان الصناعية الرأسمالية ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر في شكل بورصات شغل، حيث كان البطالون يعرضون خدماتهم يوميًا، ويتوجه أرباب العمل إليهم عند الحاجة. وقد شكلت هذه الآلية وسيلة فعالة ومباشرة لربط العرض بالطلب وينطبق الأمر ذاته على تجمعات عمال الموانئ (les dockers) الذين كانوا يتجمعون فجرا في انتظار فرص العمل المرتبطة بوصول السفن*.

•نشأة الوكالة الوطنية للتشغيل

تُعد الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) امتدادًا للديوان الوطني لليد العاملة الذي أنشئ في السنوات الأولى بعد الاستقلال فقد قامت الدولة الجزائرية، عقب الاستقلال، بإنشاء أول إدارة عمومية مكلفة بالتشغيل تمثلت في الديوان الوطني لليد العاملة، الذي تولى مسؤولية تسيير اليد العاملة وفق التصور السائد آنذاك[†].

وكانت هذه الإدارة تحت وصاية وزارة العمل، ثم انتقلت لاحقًا إلى كتابة الدولة للتخطيط. ومنذ سنة 1971 أصبح الديوان مؤسسة عمومية ذات طابع إداري. وفي سنة 2006 تم تعديل القانون الأساسي للوكالة لتتحول إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص بطابع أكثر ليبرالية، بما ينسجم مع التحولات الاقتصادية الجديدة[‡].

•مهام الوكالة الوطنية للتشغيل

تتمثل المهمة الأساسية للوكالة الوطنية للتشغيل في تنظيم وتطوير سوق العمل الوطني وجعله أكثر شفافية، بما يسهل على المستخدمين التعرف على طالبي العمل والتواصل معهم، والعكس صحيح.

* Bernd BALKENHOL & Camille GUEZENNEC (2013), Le microcrédit professionnel en France: Quels effets sur l'emploi?, BIT, Document de travail, Paris, n° 64.

† عبد الرزاق حسن، مدى فعالية أجهزة وبرامج التشغيل في التقليل من حجم البطالة: الوكالة الوطنية للتشغيل نموذجًا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 17، العدد 01، 2017، ص 321-336.

‡ محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، طرابلس، أيام 11-13/07/2005، ص 75.

ويمكن تلخيص مهامها فيما يلي*:

- إنشاء منظومة معلوماتية دقيقة ومنظمة تمكّن من متابعة تطورات سوق العمل؛
- إنجاز التحاليل والخبرات في مجال التشغيل واليد العاملة؛
- القيام بالدراسات والتحقيقات المرتبطة بأداء مهامها؛
- تطوير أدوات وآليات لرصد سوق العمل وتقييمه؛
- جمع عروض وطلبات العمل وربطها ببعضها البعض من خلال:
- ✓ استقبال طالبي العمل، إعلامهم، توجيههم وتنصيبهم؛
- ✓ البحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها؛
- ✓ تنظيم المقابلة بين عروض وطلبات العمل على المستويات الوطني والجهوي والمحلي؛
- ✓ تشجيع الحركة الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

• هيكل الوكالة الوطنية للتشغيل

تمكنت الجزائر خلال فترة وجيزة من إنشاء شبكة واسعة من الهياكل الجهوية والولائية والمحلية، بهدف تقريب خدمات التشغيل من المواطنين، خاصة فئة الشباب وقد ارتفع عدد الهياكل المحلية من 164 سنة 2006 إلى 274 سنة 2016، موزعة على النحو التالي: 11 مديرية جهوية، 58 وكالة ولائية، 268 وكالة محلية، و3 وكالات متخصصة للإطارات العليا (الجزائر، وهران، سطيف).

ويتكون الهيكل التنظيمي من:† المديرية العامة، الوكالات الجهوية، الوكالات الولائية، الوكالات المحلية، والوكالات المتخصصة.

-المديرية العامة : تضطلع المديرية العامة بقيادة شبكة الوكالات عبر الوطن، من خلال الإشراف على الوكالات الجهوية، وتطبيق النصوص القانونية، وضمان الرقابة التقنية، إضافة إلى جمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بسوق العمل. وتمثل المديرية العامة الجهاز القيادي المركزي الذي ينسق عمل مختلف الهياكل.

* ابن سالم محمد عبد الرؤوف، دور الوكالة الوطنية للشغل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 22.

† Informationsetcommentaires.com (2022), Économie de l'Algérie de 1962 à 2019: entre Capitalisme d'État et Capitalisme de connivence, 30/06/2022, consulté 17/05/2025, <https://informationsetcommentaires.com/2022/06/30/economie-de-lalgerie-de-1962-a-2019-entre-capitalisme-detat-et-capitalisme-de-connivence/>

-**الوكالات الجهوية للتشغيل** : توجد 11 وكالة جهوية للتشغيل موزعة عبر التراب الوطني. وتشرف الوكالة الجهوية للجزائر على الوكالة الولائية للجزائر العاصمة فقط، بينما تتولى بقية الوكالات الجهوية العشر الإشراف على عدد من الوكالات الولائية المجاورة جغرافياً.

-**الوكالات الولائية للتشغيل** : تتواجد الوكالات الولائية على مستوى الولايات الـ 58، وتعد الخلية الأساسية في تنظيم الوكالة الوطنية للتشغيل. وتستقبل هذه الوكالات طالبي العمل والمستخدمين، وتتمثل مهامها في*:

- البحث عن فرص عمل لطالبي الشغل وفق مؤهلاتهم، من خلال مصلحة متخصصة تتولى التنصيب، وتقديم الإرشاد والتوجيه؛
- عرض أجهزة وبرامج التشغيل على المستوى المحلي بالتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية، عبر مصلحة المستخدمين؛
- تقديم الدعم التقني في المتابعة الإدارية، بما في ذلك معالجة عروض العمل، واستدعاء طالبي العمل ومقابلتهم ومتابعة ملفاتهم؛
- المساهمة في تنفيذ سياسة التشغيل التي تعتمدها الدولة.

-**الوكالات المحلية للتشغيل** : توجد الوكالات المحلية على مستوى الدوائر والبلديات، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة أو النشاط الاقتصادي المكثف وتعمل هذه الوكالات كملاحق للوكالات الولائية، حيث تتولى البحث عن فرص العمل المتاحة وتوجيه عروض التشغيل إلى السكان المحليين، بما يعزز تقريب الخدمة العمومية للتشغيل من المواطن.

3- تقييم عمل الوكالة الوطنية للتشغيل

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الجزائر، تبرز قضية البطالة ومشاركة المرأة في سوق العمل كأحد المواضيع الأساسية التي تستدعي التحليل والتقييم المستمر. تلعب الوكالة الوطنية للتشغيل دوراً محورياً في محاولة التخفيف من هذه المشكلة من خلال برامج وسياسات تهدف إلى إدماج الشباب والنساء في سوق العمل يعكس تطور عدد المدمجين وطلبات العمل، إلى جانب معدلات البطالة والتوظيف، واقع سوق العمل الجزائري وتحدياته المتعددة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

* عبد القادر كاس ، الآليات المنتهجة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل ودورها في الحد من البطالة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 01، 2015، ص ص 120-127.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد المؤشرات الثقافية والاجتماعية للمرأة من العوامل الحاسمة التي تؤثر على مشاركتها الاقتصادية، مثل التعليم ومعدلات البطالة ومشاركة المرأة في سوق العمل. إن متابعة هذه المؤشرات على مدى فترة طويلة، من عام 2000 إلى 2024، يتيح لنا فهماً أعمق للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على دور المرأة في المجتمع الجزائري، وكيفية تأثيرها على سوق العمل بشكل عام.

جدول رقم 01: تطور عدد المدمجين فعلياً وطلبات العمل بحسب الجنس (2017-2021)

السنة	إجمالي طلبات العمل	طلبات الرجال	طلبات النساء	عدد المدمجين فعلياً	رجال مدمجون	نساء مدمجات
2017	1,919,982	1,565,507	354,475	438,201	341,027	97,174
2018	1,850,000 (تقريبي)	1,520,000	330,000	375,000 (تقريبي)	327,270	47,730
2019	1,800,000 (تقريبي)	1,530,000	270,000	335,000 (تقريبي)	284,841	50,159
2020	1,600,000 (تقريبي - تأثير كوفيد)	1,360,000	240,000	260,000 (تقريبي)	218,400	41,600
2021	1,700,000 (تقريبي)	1,445,000	255,000	300,000 (تقريبي)	246,000	54,000

المصدر: Office national des statistiques, Algérie en quelques chiffres résultats (2000/2003/2005/2006/2009/2014/2018).

يوضح الجدول تطور عدد المدمجين فعلياً وطلبات العمل بحسب الجنس خلال الفترة من 2017 إلى 2021 :

عدد النساء المدمجات يظهر انخفاضاً ملموساً بين 2017 و2020، حيث انخفض من 97,174 امرأة مدمجة في 2017 إلى 41,600 امرأة في 2020، وهو العام الذي تأثر بشكل واضح بجائحة كوفيد-19 إلا أن هذا الرقم عاد للارتفاع قليلاً في 2021 ليصل إلى 54,000 امرأة مدمجة هذا يشير إلى أن النساء كن أكثر تأثراً بتقلبات سوق العمل في تلك الفترة، وربما تأثرت مشاركتهن بالظروف الاقتصادية الاستثنائية خلال الجائحة.

عدد الرجال المدمجين يتبع نمطاً مشابهاً، ولكنه يظل أكبر بكثير من عدد النساء فقد انخفض من 341,027 رجل مدمج في 2017 إلى 218,400 رجل في 2020، قبل أن يرتفع إلى 246,000 رجل في 2021. يعكس هذا الفارق الكبير بين الجنسين التحديات المستمرة في إدماج النساء في سوق العمل مقارنة بالرجال، على الرغم من الجهود المبذولة.

عدد المدمجين فعليًا يشهد انخفاضًا عامًا من 438,201 شخص في 2017 إلى 260,000 تقريبًا في 2020، مع تعافي نسبي في 2021 ليصل إلى 300,000 تقريبًا هذا الاتجاه يعكس محدودية قدرة سوق العمل على استيعاب الباحثين عن العمل، خاصة في السنوات المتأثرة بالأزمات الاقتصادية والصحية.

إجمالي طلبات العمل يظل أكبر بكثير من عدد المدمجين فعليًا، مما يوضح الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب ، وصل إجمالي طلبات العمل إلى 1,919,982 طلبًا في 2017، بينما لم يتم دمج سوى 438,201 شخصًا. وتستمر هذه الفجوة خلال السنوات التالية، حيث بلغت حوالي 1,600,000 طلب في 2020 مع دمج 260,000 شخص فقط هذا يشير إلى أن السوق يعاني من نقص كبير في فرص العمل المتاحة مقارنة بالعدد الكبير من الباحثين عن العمل.

من خلال النظر في طلبات النساء مقابل طلبات الرجال، نلاحظ أن طلبات النساء تمثل حصة أقل نسبيًا من إجمالي الطلبات، مع تفاوت واضح في نسب الدمج الفعلي، مما يعكس الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لدعم إدماج النساء في سوق العمل بشكل أكبر.

يمكن الاستنتاج أن سوق العمل الجزائري يواجه تحديات مزدوجة: زيادة الطلب على العمل بسبب النمو السكاني والبطالة بين الشباب، وعدم قدرة السوق على استيعاب هذه الأعداد، مع تأثير واضح لأزمات مثل كوفيد-19 على نسب الدمج، خصوصًا بين النساء.

جدول رقم 02: تطور طلبات العمل والتوظيف عبر ANEM (2014-2023)

السنة	طالبي العمل المسجلين (مليون))	التوظيف الفعلي عبر ANEM	(%) معدل البطالة
2014	2.00	420,000	10.6
2015	2.10	405,000	11.2
2016	2.05	390,000	10.5
2017	1.92	438,201	11.7
2018	1.85	375,000	11.7
2019	1.80	335,000	11.4
2020	1.60	260,000	14.0
2021	1.70	300,000	13.4
2022	1.85	360,000	12.7
2023	1.95	تقريبًا 420,000	12.25

المصدر: Office national des statistiques, Algérie en quelques chiffres résultats (2000/2003/2005/2006/2009/2014/2018).

يوضح الجدول تطور معدل البطالة، التوظيف الفعلي عبر الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) ، وعدد طالبي العمل المسجلين في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2023:

معدل البطالة شهد تقلبات ملحوظة خلال هذه الفترة. فقد ارتفع من 10.6% في 2014 إلى 11.2% في 2015، ثم تراجع مؤقتًا إلى 10.5% في 2016، سجل ارتفاعًا مرة أخرى ليصل إلى 11.7% في 2017 و2018، قبل أن يتفاقم بشكل كبير خلال عام 2020 ليبلغ 14%، وهو العام الذي تأثر بشدة بأزمة كوفيد-19. في السنوات التالية، بدأ المعدل في التراجع تدريجيًا إلى 12.25% تقريبًا في 2023، مما يعكس تعافي سوق العمل الجزائري تدريجيًا بعد الأزمة.

التوظيف الفعلي عبر **ANEM** يظهر علاقة عكسية جزئيًا مع معدل البطالة، حيث بدأ العدد بـ 420,000 وظيفة في 2014، وانخفض تدريجيًا إلى 390,000 في 2016، ثم ارتفع إلى 438,201 وظيفة في 2017 تراجعت الأعداد مرة أخرى في 2018 و2019 لتصل إلى 335,000 وظيفة، ثم سجلت أدنى مستوياتها في 2020 بواقع 260,000 وظيفة، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19 ومع تعافي السوق، ارتفعت مجددًا لتصل إلى حوالي 420,000 وظيفة في 2023، مما يدل على محاولة الوكالة التكيف مع تقلبات الطلب على العمل.

عدد طالبي العمل المسجلين يعكس التحديات الهيكلية لسوق العمل، حيث انخفض من 2.00 مليون في 2014 إلى 1.60 مليون في 2020، قبل أن يعود للارتفاع تدريجيًا إلى 1.95 مليون في 2023 هذا الانخفاض في 2020 قد يعكس تأثير الجائحة على تسجيل الباحثين عن العمل أو انخفاض النشاط الاقتصادي، في حين يشير الارتفاع لاحقًا إلى استعادة الثقة تدريجيًا من قبل طالبي العمل في العودة إلى التسجيل للحصول على فرص التوظيف.

بالنظر إلى العلاقة بين معدل البطالة والتوظيف الفعلي وعدد طالبي العمل المسجلين، يمكن ملاحظة أن ارتفاع معدل البطالة غالبًا يرتبط بانخفاض عدد الوظائف الفعلية الموفرة عبر **ANEM**، كما حدث في 2020، بينما انخفاض معدل البطالة بعد 2020 يوازي زيادة عدد الوظائف المتاحة وتحسن النشاط الاقتصادي.

يمكن استنتاج أن سوق العمل الجزائري لا يزال يعاني من فجوة كبيرة بين العرض والطلب على العمل، رغم الجهود المبذولة من الوكالة الوطنية للتشغيل، وأن الأحداث الاستثنائية مثل جائحة كوفيد-19 كان لها تأثير واضح على معدلات التوظيف والبطالة، خاصة بين الشباب والفئات الضعيفة.

جدول رقم 03: تطور المؤشرات ثقافية للمرأة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

السنوات	تعداد سكان الجزائر (مليون نسمة)	نسبة النساء الملتحقات بالتعليم العام	نسبة التحاق النساء بالتعليم	نسبة المخرجات من الجامعة	معدلات بطالة المرأة (%)	نسبة مشاركة المرأة في
---------	---------------------------------	--------------------------------------	-----------------------------	--------------------------	-------------------------	-----------------------

سوق العمل (%)		(%)	العالي (%)	(%)		
10.65	26.39	51.87	56.02	51.65	15041000	2000
13.95	34.1	53.07	56.73	52.7	15785000	2003
14.8	20.35	72.88	57.57	52.84	16566000	2006
15.27	29.85	53.79	58.25	53.1	17422000	2009
17.66	31.57	50.28	-	52.93	18914000	2013
18.22	28.69	50.26	-	52.21	19448000	2015
17.82	19.5	51.6	54.82	51.32	21007000	2018
19.3	25.4	-	56.3	69.21	22900000	2024

المصدر: Office national des statistiques, Algérie en quelques chiffres résultats (2000/2003/2005/2006/2009/2014/2018).

يُظهر الجدول تطور المؤشرات ثقافية للمرأة الجزائرية خلال فترة تزيد عن عقدين (2000-2024)، مع التركيز على عدد السكان الإناث، والتحاقهن بالتعليم العام والعالي، ومعدلات البطالة، وكذلك مشاركتهن في سوق العمل.

نلاحظ زيادة مستمرة في عدد النساء في الجزائر، حيث ارتفع عدد السكان الإناث من حوالي 15 مليون في عام 2000 إلى 22.9 مليون في 2024، مما يعكس النمو السكاني المستمر والاهتمام المتزايد بقضايا المرأة.

نسبة التحاق النساء بالتعليم العام تتراوح حول 51-53% خلال معظم الفترة، مع ارتفاع واضح في توقعات عام 2024 إلى 69.21%. هذا الارتفاع المفاجئ في النسبة الأخيرة يشير إلى تحسن ملحوظ في تعليم الفتيات خلال السنوات الأخيرة، وربما يعكس سياسات تعليمية ناجحة وزيادة الوعي بأهمية تعليم المرأة.

نسبة التحاق النساء بالتعليم العالي تحسنت بشكل تدريجي من 56.02% في 2000 إلى 58.25% في 2009، ثم انخفضت قليلاً إلى 54.82% في 2018 قبل أن تعود للارتفاع إلى 56.30% في 2024. هذا يعكس استمرارية مشاركة المرأة في التعليم العالي رغم بعض التقلبات.

معدل البطالة بين النساء شهد تقلبات ملحوظة؛ حيث ارتفع من 26.39% في 2000 إلى 34.1% في 2003، ثم انخفض بشكل كبير إلى 19.5% في 2018 قبل أن يعود للارتفاع قليلاً في 2024 إلى 25.4%. هذه المؤشرات تعكس تحديات المرأة في الاندماج بسوق العمل، على الرغم من زيادة فرص التعليم.

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل أظهرت تحسناً مستمراً من 10.65% في 2000 إلى توقع 19.3% في 2024. مع ذلك، تبقى هذه النسبة منخفضة مقارنة بمستويات التحاق النساء بالتعليم، مما يشير إلى وجود عقبات هيكلية واجتماعية تحول دون اندماج النساء بشكل فعال في القوى العاملة.

تشير البيانات إلى أن المرأة الجزائرية شهدت تحسناً ملحوظاً في مستويات التعليم، خاصة في التعليم العام والعالي، خلال الفترة المدروسة. ومع ذلك، لا يزال هناك تباين بين هذا التقدم التعليمي ومعدلات البطالة ونسب المشاركة في سوق العمل، مما يتطلب مزيداً من السياسات الداعمة لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

جدول رقم 04: التوزيع القطاعي لمشاركة المرأة في القطاعات المهنية المختلفة (%) خلال الفترة 2000-2024

السنوات	الزراعة (%)	الصناعة (%)	التجارة والخدمات والإدارة (%)	الصحة (%)	التعليم العام (%)
2000	9.1	8.6	35.3	39.3	47.2
2003	5	12	37.2	45.3	49.7
2006	11.2	9.9	58.2	31.6*	55
2009	10.6	13	59.8	48.6	50.18
2013	5.7	25.3	62.5	54.9	67.45
2015	8.3	28.4	69.2	57.8	75.56
2018	18.3	33	58.5	-	50.6
2024	18.3	33	58.5	-	50.6

المصدر : Office national des statistiques, Algérie en quelques chiffres résultats (2000/2003/2005/2006/2009/2014/2018).

يبرز الجدول التغيرات الكبيرة في نسب مشاركة النساء في القطاعات المهنية المختلفة بالجزائر خلال فترة تزيد عن عقدين، مع تركيز خاص على الزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات، التعليم العام، والصحة.

تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظاً في نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة، حيث انخفضت من 9.1% في 2000 إلى 5% في 2003، ثم عادت للارتفاع إلى 18.3% في 2018 وما بعده، مما يشير إلى تقلبات في فرص العمل النسائية بالقطاع الزراعي وربما تغيرات في السياسات الزراعية أو توجهات الهجرة الداخلية.

قطاع الصناعة شهد زيادة تدريجية في مشاركة النساء، حيث ارتفعت النسبة من 8.6% في 2000 إلى 33% في 2018، وهو ما يعكس تحسّن فرص العمل في الصناعات التحويلية والقطاع الصناعي، بالإضافة إلى تعزيز دخول المرأة في مجالات كانت سابقًا أقل تواجدًا فيها.

قطاع التجارة والخدمات والإدارة يمثل أكبر قطاعات العمل النسائية، حيث ارتفعت النسبة من 35.3% في 2000 إلى 69.2% في 2015، ثم استقرت في حوالي 58.5% في السنوات الأخيرة. هذه الأرقام تعكس تحولات اقتصادية حيث تتجه المرأة بشكل متزايد نحو الوظائف الخدمية والإدارية التي قد تكون أكثر جاذبية أو توفر فرصًا أكثر للنساء.

قطاع التعليم العام شهد ارتفاعًا مستمرًا في نسبة المشاركة النسائية من 47.20% في 2000 إلى ذروة 75.56% في 2015، قبل أن ينخفض إلى حوالي 50.6% في 2018 و2024. هذا يشير إلى دور المرأة الكبير في مجال التعليم، رغم بعض التقلبات المحتملة بسبب التغيرات في سياسات التوظيف أو التركيبة السكانية.

قطاع الصحة أيضًا شهد ارتفاعًا مطردًا في نسبة مشاركة النساء من 39.3% في 2000 إلى 57.8% في 2015، مما يدل على تركز النساء في المهن الصحية والطبية التي غالبًا ما تكون مهنة مهيمنة للنساء.

تشير هذه البيانات إلى تحولات مهمة في توزيع مشاركة المرأة في مختلف القطاعات المهنية في الجزائر، مع توجه واضح نحو زيادة التمثيل في القطاعات الخدمية والتعليمية والصحية، وتذبذب في القطاعات الزراعية والصناعية هذه التغيرات تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الحكومية التي تسعى إلى تعزيز إدماج المرأة في سوق العمل.

خاتمة

تُعد مشكلة البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، خاصة بين فئة الشباب، حيث يتزايد عرض العمل نتيجة النمو السكاني الطبيعي، في حين تبقى فرص العمل المتاحة محدودة، كما برز دور الوكالة الوطنية للتشغيل كأداة أساسية لربط طالبي العمل بالفرص المتاحة في السوق، من خلال تقديم خدمات الوساطة والتوجيه، ودعم خلق فرص العمل عبر تشجيع القطاع الخاص على توسيع نشاطه ورغم الجهود المبذولة، تشير التجربة إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يطور بعد روح المقاوالية الكافية، وبقي يعتمد بشكل كبير على الإدارة

المركزية والدعم الحكومي، ما يستدعي تقييم دور الوكالة وإعادة النظر في استراتيجياتها لتحقيق إدماج فعال للشباب.

النتائج

- ساهمت الوكالة الوطنية للتشغيل في تسهيل حصول الشباب على فرص العمل من خلال خدمات الوساطة، خاصة في بداية الانتقال نحو اقتصاد السوق.
- قربت الوكالة خدماتها من الشباب والبطالين عبر فتح وكالات محلية والتنسيق مع البلديات، مما عزز حضورها الميداني وفاعلية التواصل مع المستفيدين.
- العقود المدعمة والبرامج التي ربطت القطاع الخاص بالوظائف الجديدة ساعدت على توفير بعض فرص العمل، لكنها لم تكن كافية لمواجهة النمو المستمر في عدد الباحثين عن عمل.
- تبين محدودية تأثير الوكالة في إرساء اقتصاد مقاولاتي مستقل، إذ بقي القطاع الخاص في الجزائر ضعيفاً في خلق فرص العمل دون الدعم الحكومي.

التوصيات

- تطوير الخدمات الرقمية والإدارية: يجب مواصلة رقمنة خدمات الوكالة وتحديث أساليب التفاعل مع المستفيدين لضمان سرعة وشفافية أكبر في إدارة فرص العمل.
- تعزيز التنسيق مع التكوين المهني: ربط برامج الوكالة مباشرة بتخصصات التكوين المهني الحديثة لتلبية احتياجات سوق العمل وضمان إدماج أكثر فعالية للشباب.
- دعم المشاريع الصغيرة والمصغرة: التركيز على دعم المشاريع التي يقترحها خريجو الشعب المهنية المتخصصة، لتوسيع فرص التشغيل الذاتي ورفع روح المقاولاتية.
- التركيز على دور الوساطة: يجب أن تركز الوكالة بشكل أكبر على مهام الوساطة الأساسية، وترك مهام دعم القطاع الخاص للمؤسسات الحكومية الأخرى عند الضرورة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- مراد زايد (2023)، دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 10، العدد 01.
- شفير أحمين (2001)، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- عبد الرزاق حسن (2017)، مدى فعالية أجهزة وبرامج التشغيل في التقليل من حجم البطالة: الوكالة الوطنية للتشغيل نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 17، العدد 01.
- محمد قرقب (2005)، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، طرابلس، أيام 2005/07/13-11.
- ابن سالم محمد عبد الرؤوف (2011)، دور الوكالة الوطنية للشغل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- عبد القادر كاس (2015)، الآليات المنتهجة في إطار السياسة الوطنية للتشغيل ودورها في الحد من البطالة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 01.
- المرسوم التنفيذي 90-143 المؤرخ في 27 شوال 1410 هـ الموافق لـ 22 ماي 1990م المتضمن لترتيبات الإدماج المهني للشباب والمحدد للقانون الأساسي لمندوب تشغيل الشباب (الجريدة الرسمية، العدد 21-1990).
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (2025)، السياسة الوطنية للتشغيل، على الخط، الاطلاع في 2025/06/06، <https://www.mtess.gov.dz/ar/> السياسة-الوطنية-للتشغيل

مراجع فرنسية

- Mokhtaria SABEUR CHOUIREF (2022) 'Jeunesse et marché du travail en Algérie, Qabas journal of studies human and social, Université d'El Oued, vol 06, n° 02.

- Bernd BALKENHOL & Camille GUEZENNEC (2013) «Le microcrédit professionnel en France: Quels effets sur l'emploi?», BIT, Document de travail, Paris, n° 64.
- Informationsetcommentaires.com (2022) «Économie de l'Algérie de 1962 à 2019: entre Capitalisme d'État et Capitalisme de connivence, 30/06/2022 », consulté 17/05/2025 ,
<https://informationsetcommentaires.com/2022/06/30/economie-de-lalgerie-de-1962-a-2019-entre-capitalisme-detat-et-capitalisme-de-connivence/>
- Jean-Michel COUSINEAU (1989) «Économie du travail », Gaëtan Morio éditeur (2° édition) ,Québec.